

الملاءمة بين هيكلية التعليم العام والتعليم المهني والتقني

باريند فلاردنجربروك

أستاذ مشارك في الجامعة الأميركية في بيروت

ملخص

تكمّن أهميّة التكوين المهنيّ، قبل المرحلة الجامعية، في إعداد قوى عاملة تساهم في الإنماء الوطني على صعيدي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أما في المنظومة التربوية اللبنانية، فيتوازى التعليم المهني والتقني مع التعليم الأساسي في المجتمع من غير أن يتلاقيا أو يتفاعلا. إضافة إلى ذلك، يعتمد هذا القطاع على مناهج عفا عليها الزمن، ويعاني من الضعف في أداء جهازه التعليمي، ولكن يبقى التحدي الأكبر هو تأسيس رؤيا شاملة وبرامج تكوينية تخدم مصلحة الطالب والمصلحة العاقبة.

لهذا كلّه، نرى ضرورة هدم الحاجز بين التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني من خلال إدراج المواد التجارية والتقنية في منهج التعليم الأساسي. وفي المرحلة الثانوية، يجب تقسيم مسار التعليم المهني والتقني الى تخصصين: أولهما التخصص المهني، وثانيهما التخصص التقني التكنولوجي الذي يمكّن الطالب من التسجيل في المعهد التقني والمدرسة في الآن معاً.

”يلعب قطاع التعليم المهني والتقني، خلال المرحلة ما قبل الجامعية، دوراً أساسياً في تنمية المجتمع اللبناني إقتصادياً واجتماعياً.“

توصيات

- ◀ إدراك صانعي القرار، على الصعيد الوطني، أهميّة التعليم المهني والتقني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ◀ تقييم ومعالجة أوجه القصور ضمن قطاع التعليم المهني والتقني كالمناهج القديمة ومؤهلات المعلمين، والعمل على ربط التخصصات المهنية بمواضيع التعليم العام.
- ◀ إدخال المواد التجارية والتقنية في المناهج التعليمية لتحقيق تعليم عام شامل.
- ◀ في مرحلة التعليم الثانوي، إنشاء مسارين منفصلين: مسار للتعليم المهني والتقني التقليدي وآخر للتعليم التقني التكنولوجي الذي يسمح بتسجيل الطلاب في المدرسة والمعهد التقني في آن.

تحديد المشكلة

يمكن مقارنة أهمية التعليم المهني والتقني في لبنان من وجهات نظر متعددة، نذكر منها:

- ▶ ارتباط التعليم التقني بالتنمية الاقتصادية، حيث يزدهر التعليم التقني في الدول المتقدمة اقتصاديًا، كألمانيا واليابان وتركيا.
- ▶ مساهمة التعليم المهني والتقني بتوثيق العلاقة بين التعليم وسوق العمل، فيشجع بذلك على العمل الحر ويخفف من معدلات البطالة.
- ▶ يعدّ البنين أكثر عرضة للفشل الدراسي من البنات، ولهذا يؤمن التعليم المهني والتقني بديلاً عن التعليم التقليدي ويحدّ من احتمال التسرب المدرسي.
- ▶ تطال الفوائد الاقتصادية للتعليم المهني والتقني أفقر شرائح المجتمع، فتؤدّي الى الحد من الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية-الاجتماعية.

”يعتمد هذا القطاع على مناهج عفا عليها الزمن، ويعاني من الضعف في أداء جهازه التعليمي، ولكن يبقى التحدي الأكبر هو تأسيس رؤيا شاملة وبرامج تكوينية تخدم مصلحة الطالب والمصلحة العامة.“

لا يزال قطاع التعليم المهني والتقني ما قبل الثانوي في لبنان في طور التطور، غير أنه يتّصف بعوامل ايجابية عدة، نذكر منها عمله تحت رعاية وحدة إدارية مستقلة ضمن وزارة التربية والتعليم العالي، ومنحه الطلاب مؤهلات خاصّة معترف بها على مستويات السرتيفيكاه، البريفيه، والباكوريا. ويتفرّع منه مسارات عديدة في التعليم العالي، إمّا ضمن القطاع المهني والتقني ذاته، أو ضمن القطاع الجامعي، وقيم صلوات قوية مع سوق العمل.

مع ذلك، يواجه نظام التعليم المهني والتقني في لبنان صعوبات عدّة، فهو منفصل نوعاً ما عن نظام التعليم العام، والعديد من مدرّسيه غير مؤهلين للتعليم، كما وتتنّص المناهج والكتب المدرسية بالقدم وبالتالي لا تجاري التطوّر العلمي الحاصل، وتعتبر الروابط ضعيفة ما بين مكونات برامج التعليم المهني

والتقني والتعليم العام. غالباً ما يشكّل القطاع المهني ملجأً للفاشلين أكاديمياً من الطبقات الاجتماعية المتواضعة، وتضطر وحدة التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم العالي أحياناً إلى تحديد العلامة التراكمية الأدنى دون المعدل ٢٠/١٠ لزيادة نسب النجاح.

عادةً ما تبدأ المشكلة في الصف السابع من التعليم العام حين يدرّس الطلاب وفق برامج دراسية ضعيفة في التجارة والزراعة وورش العمل التقنية. وبشكل عام، يُعتبر المنهج اللبناني في المرحلة المتوسطة متشعباً، حيث تدرّس مادة العلوم مثلاً على أقسام هي علم الأحياء والكيمياء والفيزياء، بينما يُعتمد في تلك المرحلة منهاج واسع ومتوازن يتضمّن مواد تجارية لمساعدة الطلاب على القيام باختيارات صحيحة خلال انتقالهم إلى مراحل التعليم المتقدمة.

إن الجدار القائم بين قطاعي التعليم العام والتعليم المهني والتقني في لبنان يصد حتى نهاية الصف الثاني عشر، ولكنه يصبح مرناً بعد ذلك، فيتابع الطلاب مسارات مهنية في الجامعة كالمحاسبة، أو الهندسة أو التمريض بعد الانتهاء من مراحل التعليم المدرسي، لكنّ مرونة الانتقال بين القطاعين يجب أن تسبق ذلك.

تظهر الحاجة إلى التمييز بين مجالات التعليم المهني التقليدي الذي يتضمّن تخصصات لا تتماشى مع المجالات التربوية الأكاديمية، ومنها السباكة وميكانيك السيارات وفن صناعة المعجنات، وبين التعليم التقني والتكنولوجي والتجاري، الذي يتضمّن تخصصات تتطرّق إلى المجالين الأكاديمي والمهني، منها الكترونيات الطيران، وإدارة الأعمال والهندسة الكهربائية وغيرها.

طرح النظام المهني والتقني الفرنسي هذا التمييز في مجالات التخصّص المهني منذ ٣٠ عاماً، من خلال تقديم مسارات منفصلة لطلاب المرحلة المتوسطة في المجالين المهني التقليدي والتكنولوجي. وعلى لبنان أن يمثّل بها، إذ يرفع هذا التطور احتمال تسجيل الطالب المزدوج في المدرسة والمعهد التقني كبديل عن تكرار مواد صفوف الثانوي، كمادة كالفيزياء، في المعاهد التقنية.

يعتبر دمج مواد من نظام التعليم العام في نظام التعليم المهني والتقني أحد أسباب تدنيّ علامات طلاب المهني، ويشكك الباحثون حالياً في فائدة هذا الدمج. ولعلّ الأنسب إعادة هيكلة مواد التدريس، مثل مادة الرياضيات، لتناسب طلاب التعليم المهني و تخني اختصاصاتهم، وهذا ما لا يحدث حالياً.

الرسائل الأساسية

- ◀ التعليم المهني والتقني أساسيّ للتنمية الاقتصادية في لبنان وخلق فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ◀ هيكلية نظام التعليم المهني والتقني اللبناني، السابق على التعليم العالي، متطورة، ولكنها تعاني من الركود وتخللها أوجه قصور في المناهج المتبعة فيها، وتراجع كفاءات المدرسين، وغياب الربط بين التخصصات المهنية ومواضيع التعليم العام.
- ◀ دمج المواد التجارية والتقنية بمنهاج المرحلة المتوسطة يمكن الطلاب من اتخاذ قرارات صحيحة عند إنهاء التعليم الأساسي.
- ◀ تقسيم التعليم المهني والتقني الى مسارات تقليدية مهنية وتقنية وتكنولوجية يحصل في المرحلة الثانوية ويسمح بالتسجيل المزدوج للطلاب في مدرسة ومعهد تقني في الآن ذاته.

الخلاصة

يلعب قطاع التعليم المهني والتقني، خلال المرحلة ما قبل الجامعية، دوراً أساسياً في تنمية المجتمع اللبناني إقتصادياً واجتماعياً. وعلى الرغم من امتلاك هذا القطاع تقنيات إدارية مستقلة، فإنّ تحدّيات تتعلّق بالمناهج المعتمدة وأداء المعلمين تعيق تطوّره. ويبقى الأهم هو الحاجة إلى الربط ما بين قطاع التعليم المهني وقطاع التعليم العام، إضافة الى استحداث مسار تقني تكنولوجي، يجمع ما بين المجال الأكاديمي والمهني، ومن شأنه أن يسمح للطلاب بالتسجيل في مؤسستَي المدرسة والمعهد التقني في الآن ذاته.



- Vlaardingerbroek, B., Taylor, N. & Haig, T. (2009). Student transition to vocational education from middle secondary school in Australia and Lebanon: an exploratory study. *Mediterranean Journal of Educational Studies* 14: 91-107.
- Vlaardingerbroek, B. & El-Masri, Y.H. (2008). Student transition to upper secondary vocational and technical education (VTE) in Lebanon: from stigma to success. *Journal of Vocational Education and Training* 60: 19-33.
- Vlaardingerbroek, B.; Jaber, L.Z. & El-Masri, Y.H. (2008). The Lebanese Brevet Professionnel: resurgence of a lower secondary vocational track. *Journal of Vocational Education and Training* 60: 413-422.
- Vlaardingerbroek, B., Dallal, K., Rizkallah, G. & Rabah, J. (2007). A tracer study of Lebanese upper secondary school students. *International Journal of Educational Development* 27: 564-571.
- Vlaardingerbroek, B. (2005). Smoothing the secondary-tertiary education interface: developments in New Zealand following the National Qualifications Framework reforms. *Journal of Vocational Education and Training* 57: 411-418.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بالجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة، ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصيغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

مبنى معهد عصام فارس
الجامعة الأميركية في بيروت
٤١٥٠
٩٦١-١-٣٥٠٠٠
الخط الداخلي: ٤١٥٠
٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧
ifl@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb/ifi
aub.ifi
@ifi_aub

معهد السياسات بالجامعة الأميركية
في بيروت (معهد عصام فارس
للسياسات العامة والشؤون الدولية)
الجامعة الأميركية في بيروت
صندوق البريد ٢٣٦-١١
رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١.٧ لبنان

1966
AUB
American University of Beirut
المعهد الأمريكي في بيروت

Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية